

الحكومة المصرية

نظارة الداخلية

قومسيون محلى بندرزقى المختلط

مجموعة

تشتمل على :

أولا - الأمر العالى الصادر فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١١ بتشكيل مجلس بلدى زقى

ثانيا - القرار الوزارى الصادر فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١١ بخصوص الانتخابات والأعمال المالية

ثالثا - اللائحة الداخلية للمجلس



المطبعة الاميرية بمصر

١٩١٢

رقم ٢٢٢

المكان عدم جيزة

الحكومة المصرية

نظارة الداخلية

قومسيون محلى بندرزفتى المختلط

مجموعة

تشمّل على :

أولا - الأمر العالى الصادر فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١١ بتشكيل مجلس بلدى زفتى

ثانيا - القرار الوزارى الصادر فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١١ بخصوص الانتخابات والأعمال المالية

ثالثا - اللائحة الداخلية للمجلس



قانون نمرة ١٩

قانون خاص بإنشاء قومسيون محلي مختلط بيندرزقي

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٤ بإنشاء مجلس محلي بيندرزقي وعلى ما صدر بعده من القرارات الخاصة بذلك المجلس وبالنظر للنتائج الراضية التي حصلت في البنادر التي أنشئت فيها القومسيونات المحلية المختلطة من اشتراك السكان في تحسين بنادبرهم بواسطة الرسوم الاختيارية التي يفرضونها على أنفسهم

وبعد الاطلاع على الطلب المقدم من سكان زقي لحصول بندبرهم على نظام مشابه لنظام باقي القومسيونات البلدية المختلطة وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية ومواقفة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس المديرية

أمرنا بما هوات :-

المادة الاولى

رخص لسكان بندر زقي بأن يفرضوا رسوما اختيارية لاجل الاستعانة بها على نفقات الاعمال الصحية والبلدية وبوجه العموم على تنفيذ كل مشروع يؤدي الى تحسين حالة البندر وتكون له صبغة بلدية وينشأ في البندر قومسيون محلي مختلط يكون تشكيله واختصاصه كما هو مبين فيما بعد

تشكيل القومسيون

المادة الثانية

يؤلف هذا القومسيون من اثني عشر عضوا وهم

أولا (١) - المدير بصفة رئيس

وعند غيبة المدير يقوم مقامه وكيل المديرية فاذا تغيّب الوكيل

تكون الرئاسة لما مور المركز

- | | |
|--|---|
| (ب) مأمور المركز | { |
| (ج) مفتش مباني الحكومة أو مندوبه | |
| (د) مفتش صحة المديرية أو من يقوم مقامه | |
- أعضاء لهم حق العضوية قانونا

ثانيا - أربعة أعضاء وطنيون ينتخبهم الناخبون الوطنيون بالكيفية والشروط التي ينص عليها قرار يصدر من نظارة الداخلية بهذا الخصوص

ثالثا - أربعة أعضاء أروبيون ينتخبهم الناخبون الأروبيون بالكيفية والشروط المبينة بالقرار المذكور ومع ذلك فلا يجوز قبول أكثر من عضوين أروبيين منتخبين من جلسة واحدة في القومسيون

ويجوز لأحد مفتشي نظارة الداخلية أو من تتدبه النظارة المذكورة حضور جلسات القومسيون ويكون رأيه استشاريا

المادة الثالثة

حق الانتخاب يكون لكل شخص من الذكور تتوفر فيه الشروط الآتية

أولا - أن يكون قد بلغ من السن خمسا وعشرين سنة على الأقل

ثانيا - أن يكون مقما في بندر زفتي منذ ستين على الأقل أو أن يكون له فيه محل للاشتغال وأن يكون في الحالين ممن يدفع فيه عوائد بناء لا يقل مقدارها عن جنيهين مصريين في السنة أو يكون ساكنا في محل لا تقل أجرته

السنوية عن أربعة وعشرين جنيها مصريا أو يكون رئيسا أو وكلا ل أحد
المصارف المالية أو المحال التجارية أو الصناعية التي تدفع قيمة العوائد المذكورة
أو تسفل سكنا تبلغ أجرته القيمة المبينة أعلاه

ثالثا - أن يتعهد كتابة بدفع الرسوم البلدية وان يكون قد قام بسدادها

رابعا - أن لا يكون في أية حالة من حالات عدم الأهلية المنصوص عنها
في المادة الآتية

المادة الرابعة

ليس للأشخاص الآتي بيانهم حق الانتخاب وهم :-

أولا - المحكوم عليهم بالاشتغال الشاقة أو السجن أو المحكوم عليهم لارتكاب
السرقه أو النصب أو خيانة الأمانة أو التزوير أو انتهاك حرمة الآداب أو الرشوة
أو الشروع في إحدى هذه الجنايات أو الجنح أو لاية جنائية أو جنحة أخرى
تخدش الشرف أو تخل بالاستقامة

ثانيا - المحكوم بأشهار افلاسهم وكذلك المحجور عليهم

فيمن يجوز انتخابهم

المادة الخامسة

لا يجوز لأحد أن يكون متخبا الا اذا كان ناخبا

ويجب أيضا أن يكون المنتخب عارفا القراءة والكتابة

ولا يجوز انتخاب المعزولين من وظائفهم الأميرية بمقتضى أحكام قضائية
أو قرارات مجلس من مجالس التأديب لسبب غير التقصير أو لجريرة لا تخدش
الشرف

المادة السادسة

وظيفة الاعضاء المنتخبين للقومسيون تكون مجانية وتكون ممتنًا أربع سنوات وفي كل سنتين يصير تغيير نصف أعضاء القومسيون عدا الذين لهم حق العضوية قانونًا

وبعد انقضاء مدة السنتين الأوليين يصير تعيين الاعضاء الخارجين بطريق القرعة ثم يكون التغيير بالدور والتسلسل بانتهاء مدة العضوية في آخر السنة الرابعة ويجوز إعادة انتخاب أى عضو من الاعضاء الخارجين

المادة السابعة

لا يجوز لاحد أعضاء القومسيون أن تكون له أية وظيفة أميرية ذات مرتب أو وظيفة قنصل أو وكيل لقنصلية أو أن يكون مستخدمًا تابعًا لاحدى القنصليات بأية صفة كانت

المادة الثامنة

لا يجوز لاعضاء القومسيون مطلقًا أن تكون لهم حصة في المقاولات أو التوزيدات التي تحصل لحساب البندر وكل عضو خالف ذلك المنع يسقط من وظيفته بمقتضى قرار من النظارة

المادة التاسعة

كل عضو منتخب يتغلف عن حضور جلسات القومسيون ثلاث مرات متوالات بدون أن يحصل على اجازة قانونية أو أن يقرر أسبابًا مقبولة لمعذرته يجوز اعتباره مستقيلًا بمقتضى قرار يصدره القومسيون بأغلبية آراء الاعضاء الحاضرين

المادة العاشرة

إذا وجد أحد أعضاء المجلس غير كفء أو غير صالح للوظيفة ولم يظهر ذلك عند الانتخاب أو إذا ظهر غير كفؤ أو غير صالح للوظيفة في أثناء العمل يصدر قرار وزارى بعدم الكفاءة وعدم الملائمة والسقوط

المادة الحادية عشرة

إذا خلا مركز أحد الأعضاء لأي سبب كان فللقومسيون اقامة البدل فيه من الوطنيين أو الأوروبيين (بحسب العضو الذى خلا مركزه ان كان وطنيا أو أوروبيا) فمن يكون قد حاز أثناء الانتخابات أكثر الاصوات بعد الاعضاء المشتخين من الفئة التى هو منها وفى حالة عدم وجوده تؤول العضوية الى الشخص الذى يليه مباشرة فى الكشف الشامل لنتائج الانتخابات وذلك مع مراعاة القيد الوارد بأثر الفقرة الثالثة من المادة الثانية من هذا القانون عند ما يخلو مركز أحد الاعضاء الأوروبيين

وإذا تعذر اتباع الشرط المذكور أعلاه لأن جميع الأوروبيين الموجودة أسمائهم فى كشف الانتخاب يكونون من جنسية العضوين الأوروبيين اللذين تم انتخابهما يصير انتخاب جزئى فى مدة ثلاثة شهور فى ميعاد يعين بقرار وزارى لاتمام العدد القانونى فى هذا الانتخاب تكون الأصوات التى ينالها المرشح الذى من جنسية العضوين السابق انتخابهما تعد لإغية ولا يعتد إلا بالأصوات التى ينالها مرشح من جنسية أخرى

فى اجتماعات القومسيون ومفاوضاته

المادة الثانية عشرة

يجتمع القومسيون مرة فى الشهر على الأقل ومع ذلك يجوز انعقاده فى جلسات فوق العادة بناء على دعوة الرئيس اذا رأى فى ذلك فائده أو بناء على طلب مكتوب يقدمه له ثلاثة من الأعضاء على الأقل وتصدر قرارات القومسيون بالأغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين وعند تساوى الآراء يكون صوت الرئيس مرجحا ولا تكون القرارات صحيحة الا بحضور النصف على الأقل من الاعضاء القائمين بوظيفتهم

في اختصاصات القومسيون

المادة الثالثة عشرة

اختصاصات القومسيون هي :

أولاً - تعيين وترقية وفصل العمال الذين يتقدمون رواتبهم من ميزانيته وتوقيع العقوبات التأديبية المقررة في اللوائح عليهم الا ما يختص بالخدمة السائرة والشغالة باليومية فانهم يكونون في جميع شؤونهم تحت تصرف الرئيس

ثانياً - تحديد الرسوم الاختيارية ومقدار الحصة التي تقرر على أرباب الأملاك الكائنة على حافة الشوارع التي يملؤها أو يرضفها القومسيون أو يشتغل بصيانتها أو ترميمها أو تنويرها وعلى العموم كل من تعود عليهم فائدة بنوع خصوصي من الاعمال التي يجرها القومسيون

ثالثاً - تقرير طريقة تحصيل الرسوم والعوائد وما يلزم من الوسائل لتحصيلها

رابعاً - ادارة ايرادات البندر

خامساً - أشغال التنظيم والطرق والكنس والرش ورصف وتبليط وتنوير الشوارع والبيادين العمومية

سادساً - اتخاذ الاجراءات المتعلقة بالتنظيف الصحي في البندر كالحلابة

بالمراحض العمومية والمجارير والجبايات والاسواق والموالد العمومية والمجازر

سابعاً - أشغال المياه

ثامناً - أشغال المطافئ وجميع الاجراءات الخاصة بالحرائق

تاسعاً - وضع الميزانية السنوية للبندر من ايرادات ومصروفات ومراجعة

الحسابات ونشر بيان سنوي عنها

عاشراً - وأخيراً كل الاعمال الاخرى التي لها صبغة بلدية مما تكلف

نظارة الداخلية القومسيون بها والقومسيون يقوم بهذه الاختصاصات على ذمته

وتحت مسؤوليته بدون أن يكون في ذلك أى ارتباط للحكومة أو ضمان عليها

المادة الرابعة عشرة

إذا قرر القومسيون اجراء أشغال غير عادية وكانت نفقاتها تزيد عن إيراداته الاعتيادية جازله بعد مصادقة نظارة الداخلية وموافقة رأى نظارة المالية أن يعقد القروض اللازمة لهذه الاشغال ولا تكون الحكومة ضامنة لحساب القروض الا اذا كان هناك اشتراط خاص

المادة الخامسة عشرة

الاعمال التي يجرها القومسيون تكون حتما داخلية ضمن الاملاك العمومية

في المأمورية البلدية

المادة السادسة عشرة

يعين القومسيون في كل سنة مأمورية تؤلف من المدير أو وكيل المديرية عند غيبته ويكون له حق العضوية قانونا (بصفة رئيس) ومن عضوين أحدهما وطني والآخر أروبي يختارهما القومسيون من بين الاعضاء المنتخبين

وعند تعيين عضوى المأمورية العاملين يعين القومسيون أيضا من بين الاعضاء المنتخبين عضوين نائبين أحدهما وطني والآخر أروبي لينوب عن العضوين المذكورين في حالة تغيبهما أو حصول مانع لهما

وتقوم المأمورية بملاحظته تنفيذ قرارات القومسيون وتقرح تعيين المستخدمين وتشترك مع الرئيس في حفظ النظام وبالمجملية تقوم بكل الاعمال الادارية الا ما يتعلق بتنفيذ الاوامر والقرارات فان ذلك من اختصاص الرئيس

ويحضر مأمور المركز جلسات المأمورية ويكون رأيه استشاريا وفي حالة غياب المدير أو الوكيل يرأس مأمور المركز المأمورية ويكون له صوت معدود في المداولة ويجوز لمفتش أول مندوب نظارة الداخلية حضور جلسات المأمورية ويكون رأيه استشاريا

أحكام عمومية

المادة السابعة عشرة

الرئيس هو النائب الوحيد عن القومسيون في جميع الاعمال المتعلقة به سواء كان في علاقاته مع الحكومة ومصالحها أو في علاقاته مع الافراد ويكتب الرئيس نظارات الحكومة والمصالح الاميرية بواسطة نظارة الداخلية

المادة الثامنة عشرة

يعرض القومسيون في بحر الثانية أيام جميع قراراته على نظارة الداخلية للتصديق عليها ولا تكون قرارات القومسيون نافذة المفعول الا بعد التصديق عليها من نظارة الداخلية

المادة التاسعة عشرة

يقوم القومسيون بتنفيذ الاعمال المستجئة أو أعمال الصيانة الواردة بالميزانية ومع ذلك لا يجوز البت في الاعمال التي تزيد جملة نفقاتها لغاية اتمامها على مبلغ مائتي جنيه مصرى الا بعد اقرار نظارة الداخلية على الرسوم والمقاييس الخاصة بها

المادة العشرون

يجوز حل القومسيون في أية حالة كانت بقرار يصدر من ناظر الداخلية

المادة الحادية والعشرون

تكون ادارة الاعمال المالية مطابقة للوائح المالية المقررة في الحكومة

المادة الثانية والعشرون

لا يجوز للقومسيون أن يتفاوض في القوانين والاورام العالية والقرارات الصادرة من النظارات

المادة الثالثة والعشرون

على المدير ان يضع لائحة داخلية للعمل بمقتضاها بعد تصديق نظارة
الداخلية عليها

ويكون الفرض من هذه اللائحة تعيين الشروط التي تسير عليها اعمال
القومسيون والامورية ميرا منتظما مع مراعاة القواعد المقررة في هذا القانون

المادة الرابعة والعشرون

تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون وعلى الخصوص الأحكام المدونة
بالقرار الوزاري الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٤ والقرارات التي صدرت
فيما بعد بتعديله أو تكميله

ومع ذلك فان المجلس المحلي الموجود الآن بيندرزقي يستمر في أعماله
الى أن يحل محله القومسيون المحلي المختلط الصادر بتشكيله هذا القانون

المادة الخامسة والعشرون

على ناظر الداخلية تنفيذ هذا القانون

وله أن يصدر كل ما يرى لزومه من اللوائح والنصوص التكميلية

صدر بسرأي رأس التين في ١١ نوفمبر سنة ١٩١١

بأمر الحضرة الفخمية الخديوية
رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية
محمد سعيد

اللمحة

تتعلق بالانتخابات والاعمال المالية بالقومسيون المحلي المختلط
بيندرزقي

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٢٥) من القانون الصادر في ١١ نوفمبر سنة ١٩١١
نمرة ١٨ القاضي بإيجاد قومسيون محلي مختلط بيندرزقي
قرر ماهوآت

المادة الاولى

عمليات الانتخاب تباشرها لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء منهم عضوان وطنيان
وعضوان أوريبيان تحت رئاسة المدير أو وكيل المديرية عند غيبته وهؤلاء
الاعضاء تعينهم نظارة الداخلية ويتخبون من ضمن أعيان البندر

قائمة الانتخابات

المادة الثانية

يبدأ بتحرير قائمتين للانتخابات احدهما بأسماء الناخبين الوطنيين والاخرى
بأسماء الناخبين الأروبيين وتحرر هاتان القائمتان بمعرفة اللجنة طبقاً لأحكام المادتين
٣ و ٤ من القانون الصادر في ١١ نوفمبر سنة ١٩١١ نمرة ١٨ وتتخذ الكشوفات
المقدمة من المديرية بموجب دفاتر عوائد أملاك المباني أساساً لتحرير القائمتين
المذكورتين مع اضافة أو حذف مايلزم

المادة الثالثة

بعد تحرير القائمتين بالطريقة المذكورة يصير تعليقهما بديوان المركز سبعة أيام
في خلال هذه السبعة أيام يجوز لأصحاب الشأن تقديم معارضاتهم للجنة سواء
كانت متعلقة بأدراج أسماء الأشخاص الذين لم تدرج أسمائهم في القائمة سهواً أم
كانت متعلقة بشطب أسماء من أدرجت أسمائهم بغير حق أم كانت متعلقة بطلب
إجراء أى تصحيح آخر

وبعد مضي تلك المدة لا تقبل أية معارضة فيما يختص بإدراج الاسماء وتجتمع اللجنة في ظرف ثلاثة أيام لتحكم في المعارضات المقدمة إليها وبعد تعديل القائمتين (إذا دعت الحال لذلك بناء على قرارات اللجنة) يصير تعليقهما ثانية بديوان المركز سبعة أيام أخرى يجوز في خلالها لأصحاب الشأن تقديم معارضاتهم عند الأشخاص الذين أدرجت أسماؤهم بغير حق وبانقضاء اليوم السابع وبعد أن تحكم اللجنة حكماً باتاً في هذه المعارضات تعلق القائمتان اللتان تعتبران نهائيتين وتبقىان معلقين مدة ثلاثة أيام على الأقل

وفي هذه المدة الأخيرة يرسل للأشخاص المدرجة أسماؤهم في هاتين القائمتين بناء على طلبهم نسخة من قائمة الناخبين الأوربيين إن كانوا أوروبيين أو من قائمة الناخبين الوطنيين إن كانوا وطنيين مع نسخة مطبوعة من المادة السادسة من هذا القرار وترسل صورة من القائمتين النهائيتين إلى نظارة الداخلية

الانتخابات

المادة الرابعة

في شهر ديسمبر من كل سنة يصير مراجعة قائمتي الانتخابات بمعرفة اللجنة فتضيف اليهما أسماء الأشخاص الذين حازوا الصفات المطلوبة قانوناً وتشطب أسماء المتوفين والأشخاص الذين فقدوا الشروط المطلوبة
تعلق القائمتان بعد مراجعتهما ويكون النظر في المعارضات المقدمة طبقاً لما هو مدون بالمادة السابقة

وترسل صورة من القائمتين بعد مراجعتهما لنظارة الداخلية

المادة الخامسة

يصدر المدير قراراً يجتد فيه المحل واليوم والساعة التي يصير فيها إجراء الانتخابات ويعلق القرار المذكور لاطلاع الجمهور عليه مدة ثلاثة أيام على الأقل قبل حصول الانتخابات ويكون ذلك بواسطة اعلانات تلتصق على باب ديوان المركز وفي جهات البندر وضواحيه حسب ما يراه المدير وتوضع المادة السادسة من هذا القرار برمتها في ذيل تلك الاعلانات بعد قرار المدير السابق الذكر

عند مباشرة الانتخابات الجزئية المقررة بالفقرتين الثانية والثالثة من البند الثاني من قانون البلدية الاساسى يصدر المدير قرارا بالاستناد على القرار الوزارى الصادر باجراء الانتخابات الجزئية وتوضح فى الاعلانات ماعدا المادة السادسة من القرار الحالى المادة الثانية من القانون برمتها

المادة السادسة

لا يجوز لاحد غير الناخبين الدخول فى الحل المعد للانتخابات أثناء حصولها وعلى الناخبين أن يكونوا حاملين لتذاكر الاقتراع التى تكون مجهزة من قبل ويسلمونها للجنة الانتخاب داخل ظروف مقفلة وتعلق بهذه التذاكر أسماء المرشحين المنتخبين بوضوح مع البيانات المذكورة بكشف الناخبين على قدر الامكان

ولا يجوز كتابة الاسم الواحد على التذكرة الواحدة الا مرة واحدة فاذا أدرج أحد الاسماء أكثر من مرة فى تذكرة واحدة فلا يحسب الا مرة واحدة .
يقترح الناخبون الوطنيون على الاربعة الاعضاء المراد انتخابهم من الوطنيين .
ويقترح الناخبون الاوربيون على الاربعة الاعضاء المراد انتخابهم من الاوربيين
يبقى الاقتراع مفتوحا من ابتداء الساعة الاولى بعد شروق الشمس الى ما قبل الغروب بساعة الا اذا ورد فى القرار القاضى بالاجتماع نص يخالف ذلك

وتوضع تذاكر الاقتراع فى اناءين أحدهما للوطنيين والثانى للاوربيين بحضور الرئيس فى نفس الجلسة ويقيد أحد أعضاء اللجنة أسماء وألقاب المقترعين فى دفتر بعد أن يتحقق من أنهم مقيدون بقائمة الناخبين وذلك قبل وضع التذكرة فى الاناء ويؤشر بنقطة على قائمة الانتخابات أمام اسم المقترح

المادة السابعة

يجرد افعال الاقتراع لاقبل أية تذكرة وعند نهاية عمليات الاقتراع تستخرج التذاكر من الاناءين المذكورين ويضاهى على عدد المقترعين ثم تحور قائمتان احدهما للوطنيين والثانية للاوربيين مبين فيهما عددا لاصوات التى نالها كل واحد من المرشحين ويكون ترتيب المنتخبين بالابتداء بمن نال أكثر الاصوات

ويوقع الرئيس واعضاء اللجنة على القائمتين المذكورتين ثم ترفقان بمحضر جلسة الانتخابات وترسلان مباشرة لنظارة الداخلية في ظرف ثمانية أيام مع جميع الاوراق الخاصة بالانتخاب ثم ينادى بانتخاب المرشحين الاربعة الواردة أسماؤهم في كل من هاتين القائمتين هذا وفيما يختص بانتخاب الاعضاء الاوربيين يلاحظ أنه اذا وقع الانتخاب على أكثر من اثنين من جنسية واحدة فلا يكون للانتخاب أثر الا في الاثنين المتحصلين على أكثر الاصوات ويقع الانتخاب على من قال أكثر الاصوات بعدهما سواء كان عضوا واحدا أو أكثر من المرشحين الآخرين من أى جنسية أخرى ممن يكونون قد نالوا أكثر الأصوات فاذا تساوت الاصوات بين اثنين من المرشحين فأكثر فعلى اللجنة استدعائهم لعمل قرعة بينهم يكون الحكم بموجبها في نتيجة الانتخاب وذلك في ظرف الاربعة والعشرين ساعة التي تلي الانتخاب وسواء حضر هؤلاء المرشحون بناء على هذه الدعوة أم لم يحضروا تسرع اللجنة في عمل القرعة على أى حال في الزمان والمكان المحددين

وتحكم اللجنة في نفس الجلسة وبصفة نهائية في جميع الاشكالات التي تحدث أثناء عمليات الانتخابات

وتصدر الاحكام بالأغلبية وتذكر في المحضر

ومع ذلك ففي حالة حصول اخلال جسيم تحفظ نظارة الداخلية لنفسها الحق في إلغاء الانتخابات جميعها أو بعضها أو تعديل مفاوضات اللجنة التي تكون مخالفة للقانون

المادة الثامنة

تعلق قائمة بأسماء المنتخبين على باب المركز

وترسل نسخة من هذه القائمة لكل واحد من هؤلاء المنتخبين وأخرى لنظارة الداخلية

الميزانية والحسابات والاشغال

المادة التاسعة

تكون ميزانية ايرادات القومسيون المحلى المختلط من :

أولاً - الإعانة السنوية الممنوحة من الحكومة

ثانياً - متحصل الإيرادات الناتجة من الرسوم والعوائد المنصوص عنها
في القانون النظامى للبلدية

ثالثاً - موارد البندر المنصوصية

المادة العاشرة

أولاً - تعمل الميزانية العمومية بمقتضى النموذج المصطفى عليه من نظارة
المالية وتقسم الى قسمين وهما الميزانية الاعتيادية والميزانية غير الاعتيادية
ويجب أن تكون إيراداتهما ومصروفاتهما منفصلتين عن بعضهما تمام الانفصال

ثانياً - يجب أن تكون جملة المصروفات الاعتيادية على الدوام أقل من
الإيرادات الاعتيادية أو توازى مبلغها على الاكثر ويكون الحال كذلك بالنسبة
للميزانية غير الاعتيادية ويجب أن يدرج في المصروفات الاعتيادية اعتماد لغير
المنظور والمصروفات الثرية

ثالثاً - يدرج في الميزانية الاعتيادية ما يأتى :

(١) فى باب الإيرادات الاعتيادية الإيرادات التى لها صفة مستديمة كالإعانة
السنوية من الحكومة والمتحصل من الرسوم والعوائد ومن ثمن المياه والتنوير
وعوائد التنظيم وعوائد إشغال الطريق العمومية وإيرادات المجزروتقسم هذه
الإيرادات الى فصول بحسب نوعها وتبين بالتفصيل

(٢) فى باب المصروفات الاعتيادية المصروفات التى لها صفة مستديمة وتقسم
هذه المصروفات الى فصول وتبين بالتفصيل

رابعا - يدرج في الميزانية غير الاعتيادية ما يأتي :

أولا - في باب الإيرادات غير الاعتيادية الإيرادات الناتجة من وفورات الاعوام السابقة وتبرعات المصالح والافراد وبوجه العموم كل الإيرادات التي ليس لها صفة مستديمة ومسنوية

ثانيا - في باب المصروفات غير الاعتيادية المصروفات الخاصة بإنشاء الطرق وحدائق الميادين ومشترى العقارات أو المهمات الكبرى التي تستعمل لزمن غير محدود كطلسمات الحرائق والرش وسلالم الاغاثة والآلات وعلى وجه العموم كل المصروفات التي ليس لها صفة مستديمة ومسنوية

المادة الحادية عشرة

الاقساط السنوية التي تدفع لنظارة المالية لسداد ما يستدينه القومسيون من السلفات يكون توريدها تحت عنوان مخصوص في الفصل المقابل لها من الميزانية الاعتيادية أو غير الاعتيادية بحسب الاحوال

فاذا كان التسديد لميعاد خمس سنوات بالاكثر وجب ادراج الاقساط السنوية في مصروفات الميزانية غير الاعتيادية واذا كانت مواعيد التسديد تزيد عن خمس سنين وجب ادراج القسط السنوي في المصروفات الاعتيادية

المادة الثانية عشرة

توضع الميزانية لمدة اثني عشر شهرا ابتداء من أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل سنة ويقررها القومسيون ثم يعرضها على نظارة الداخلية قبل ١٥ نوفمبر ولا تكون الميزانية نافذة المفعول الا بعد تصديق نظارة الداخلية عليها

المادة الثالثة عشرة

لا يجوز صرف أى مبلغ أو الارتباط بصرفه اذا كان يخرج عن حدود الاعتمادات المفتوحة بالميزانية

المادة الرابعة عشرة

تكون تسوية المصروفات طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بمصروفات الحكومة
وتجيد في حساب مخصوص يقتم في كل شهر الى ادارة عموم الحسابات بنظارة
المالية ومعه الاوراق والمستندات المؤيدة له ويعرض على القومسيون في كل
جلسة كشف بيان ايرادات ومصروفات الشهر السابق وترسل هذه الكشوفات
شهريا لنظارة الداخلية

المادة الخامسة عشرة

رسوم ومقاييسات الأعمال المقتضى اجرائوها يجب عرضها أولا على نظارة
الداخلية لفحصها والتصديق عليها

المادة السادسة عشرة

تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القرار

تحريرا في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١١

محمد سعيد

اللائحة الداخلية لقومسيون بلدى زقى المختلط

الفصل الأول

فما يختص بالقومسيون المحلى

المادة الاولى

يجتمع القومسيون المحلى فى جلسة اعتيادية يوم الخميس الثالث من كل شهر فى الساعة ٣ و ٣٠ دقيقة بعد الظهر فى المدة من أول أكتوبر لغاية ٣٠ ابريل والساعة ٦ افرنكى بعد الظهر فى المدة من أول مايو لغاية شهر سبتمبر فاذا وافق يوم الخميس المذكور يوم عيد يعين رئيس القومسيون يوما آخر من أيام الأسبوع لاجتماعه

المادة الثانية

يرسل الى أعضاء القومسيون بمحلاتهم قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل جدول مبين فيه المسائل المقتضى عرضها على القومسيون وفى حالة انعقاد القومسيون فى جلسة غير اعتيادية يبين فى أوراق الدعوة للحضور الأمور التى من أجلها انعقاده مع ذكر ساعة ومكان الاجتماع . وتوزع هذه التذاكر على الاعضاء قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

ولا يجوز للقومسيون المناولة فى أمور خارجة عن ماهو مدون بجدول الجلسة الا فى الأحوال المنصوص عنها بالمادة ١٢ من هذه اللائحة

المادة الثالثة

تفتح الجلسات فى الميعاد المحدد متى اجتمع العدد القانونى من أعضاء القومسيون فاذا مضى نصف ساعة من هذا الميعاد المحدد ولم يجتمع من الأعضاء العدد القانونى تؤجل الجلسة الى يومين على الأقل وإلى ثمانية أيام على الأكثر ويبلغ الرئيس ميعاد الجلسة الجديدة للأعضاء

وتقتصر مداولة الجلسة الجديدة على المسائل الواردة في جدول الجلسة المؤجلة

المادة الرابعة

يعقد الرئيس الجلسات ويفتحها ويرأسها ويقفلها وله وحده ضبط نظام الجلسة

المادة الخامسة

عند افتتاح جلسات القومسيون الاعتيادية يتلو السكرتير محاضر جلسات المأمورية مع القرارات الوزارية الواردة بعد تاريخ الجلسة الأخيرة ثم يبلغ رئيس القومسيون كافة التلغرافات والافادات والعرائض المختصة به ويفرض على القومسيون كشف مصاريق الشهر السابق طبقاً لما قضته المادة ١٤ من القرار الصادر بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١١

المادة السادسة

يسوغ لأعضاء القومسيون في أثناء المداولات بالجلسات أن يتكلموا بأحدى اللغات الأوروبية المقبولة لدى المحاكم المختلطة وعلى السكرتير أن يترجم أقوالهم باللغة العربية إذا اقتضى الحال فوراً

المادة السابعة

ليس لأحد من الأعضاء أن يتكلم إلا بعد الاستئذان ويراعى في هذا التصريح الأولوية في الطلب ويكون للعضو الذي لم يتكلم في الموضوع الجارى البحث فيه الأولوية على من سبقوه

المادة الثامنة

توجه الأسئلة دواماً للرئيس ولا يجوز إيقاف أحد عن التكلم في ابتداء رأيه الا تنبيهه الى مراعاة النظام ولكل عضو أن يطلب إصدار هذا التنبيه . وللرئيس أن يوقف العضو الذي يكون خالف نص القواعد النظامية أو لم يراع الواجب أو يخرج عن الموضوع الأول والذي ينبه مرتين من الرئيس ولم يكثرث فللرئيس أن يستشير الأعضاء لمعرفة ما إذا كان يمنع العضو المذكور عن التكلم في نفس الموضوع لحد نهاية الجلسة .

المادة التاسعة

يتناقش القومسيون قبل تداوله في الموضوع الأصلي في المعارضات المختصة
بجدول الجلسة وفي التنبيه الى مراعاة النظام وفي جواز المناقشة من عدمه وفي
طلب التأجيل واقتراحات التعديل

المادة العاشرة

يجوز للقومسيون أن يقرر خصوصاً فيما يختص بالنظامات والميزانيات والرسوم
وان المناقشة وجمع الأصوات تقتصر أولاً في مجمل الاقتراح ثم في مفرداته

المادة الحادية عشرة

الأعضاء الذين يريدون ادخال تعديلات يجب عليهم عرضها كتابة .

المادة الثانية عشرة

على كل عضو يريد عرض اقتراح في الجلسة أن يمضيه ويسلمه للرئيس وبعد
تلاوته على القومسيون للقتراح أن يبين شفاهاً الأنساب . فاذا وافق على اقتراحه
ثلاثة من الأعضاء يدرج في جدول أعمال إحدى الجلسات المقبلة الا اذا قرر
القومسيون المناقشة فيه حالا للضرورة وكل اقتراح لم يوافق عليه ثلاثة أعضاء أو
رفض بعد المناقشة لا يمكن تجديده الا بعد ثلاثة أشهر ولكن يجوز ذلك اذا قدم
كتابة من ستة أعضاء على الأقل مبين فيه الأسباب التي تدعو الى تجديد
الاقتراح .

المادة الثالثة عشرة

لكل صاحب اقتراح أن يسترد اقتراحه في أي وقت أثناء المناقشة فيه ويجوز
لأي عضو آخر أن يعود الى هذا الاقتراح اذا شاء .

المادة الرابعة عشرة

لكل عضو أن يوجه سؤاله الى الرئيس وهو يجاوبه عليه في الحال أو في
الجلسة الاعتيادية أي المقبلة ويشترط أن يكون موضوع السؤال مسألة خاصة

بالاعمال البلدية . وكل سؤال من هذا النوع يجب أن يعرض كتابة على الرئيس في اليوم السابق للجلسة على الأقل ويجوز لطالب هذا السؤال أن يوضحه للقومسيون بعد الأعمال المنصوص عنها بالمادة السابقة .

المادة الخامسة عشرة

يجوز للرئيس إيقاف الجلسة متى شاء من نفسه أو على طلب مستوفى مبنى على أسباب من أحد الأعضاء يوافق عليها القومسيون ولا يجوز أن تزيد مدة الإيقاف عن ربع ساعة .

المادة السادسة عشرة

إذا طلب عضوان ختام المناقشة على الرئيس أن يطلب الاقتراع على ذلك . وللرئيس قبل ختام المناقشة إذا وجد لديه شك عليه أن يستشير القومسيون ليتأكد من أنه أحاط جيدا بالمسألة فإن لم توافق الأغلبية أتمت المناقشة المناقشة التي تقرر ختامها بعد الاقتراع لا يجوز الرجوع إليها في نفس الجلسة لأي سبب كان

المادة السابعة عشرة

المسائل المراد الاقتراع عليها يلزم أن تكون على قدر الامكان بكيفية تجعل الجواب عنها ممكنا بنعم أو لا . وقاعدة الاقتراع الأصلية أن يكون شفاهيا ولكنه يكون كتابة وسرا في الاقتراحات التي تتعلق بالمستخدمين أو إذا طلب الاقتراع السري اثنان من الأعضاء

المادة الثامنة عشرة

لا يجوز لأعضاء القومسيون أن يشتركوا في مداولات أو قرارات تتعلق بمسائل يكون لهم فيها صالح سواء كان ذلك عن أنفسهم شخصيا أو بصفة وكلاء الال لتأدية الاستعلامات التي يطلبها الرئيس منهم

المادة التاسعة عشرة

لا يجوز لأى عضو قبول التنازل له عن حقوق مقام بشأنها نزاع مع القومسيون أو المرافعة بصفة محام في القضايا المرفوعة ضد المجلس البلدى

المادة العشرون

لا يجوز لأى شخص أجنبى عن القومسيون الحضور في جلساته ماعدا الاحوال التى يطلب فيها القومسيون ذلك للحصول على استعلامات أو إيضاحات في الموضوع المتداول فيه

المادة الحادية والعشرون

يحرر القومسيون محضرا لجلساته يحتوى على أسماء الأعضاء الذين حضروا الجلسة واشتركوا في المناولات وعلى كافة القرارات الصادرة في الجلسة مع بيان أسبابها وعدد الأصوات التى وافقت على هذه القرارات أو لم توافق وعلى رأى كل عضو كلف بدرس المسألة المتداول فيها أو بعمل تقرير عنها وبعد تلاوة هذا المحضر على القومسيون والموافقة عليه يمضى بمعرفة الرئيس والسكترير . وتعمل منه ثلاث صور بالعربية وبلغة افرنكية وترسل الى نقابة الداخلية في مسافة أسبوع ابتداء من تاريخ الجلسة ويمكن تبليغ قرارات القومسيون الى الجرائد

الفصل الثاني

في المأمورية البلدية

المادة الثانية والعشرون

الجنة الدائمة المنصوص عنها بالمادة ١٦ من قانون ١١ نوفمبر سنة ١٩١١
تسمى بالمأمورية البلدية

المادة الثالثة والعشرون

يرأس المدير المأمورية البلدية وفي حالة غيابه أو تعذر حضوره يرأسها وكيل
المديرية وفي حالة غياب المدير ووكيل المديرية أو كان لهما مانع يمنعهما عن
الحضور تكون رئاسة المأمورية لأمور المركز . فان غاب هذا أو منعه مانع تكون
رئاسة المأمورية لأكثر عضويها المنتخبين سنا بله في المأمورية بالكيفية
المنصوص عنها بالمادة ١٦ من قانون ١١ نوفمبر سنة ١٩١١

المادة الرابعة والعشرون

تجتمع المأمورية مرة واحدة على الأقل في كل أسبوع ويجوز انعقادها فوق
العادة بناء على طلب الرئيس كلما رأى لزوما لذلك

المادة الخامسة والعشرون

إذا خلا مركز عضو في المأمورية بسبب وفاته أو استغفائه يشرع القومسيون
في انتخاب من يخلفه في الجلسة الاعتيادية المقبلة

المادة السادسة والعشرون

يمكن لأي عضو من أعضاء القومسيون في أي وقت أن يطلع في أقلام
المأمورية على كافة الأوراق التي يطلبها من السكرتير

المادة السابعة والعشرون

يجوز للأمورية أن تدعو لحضور جلساتها أى عضو من القومسيون أو أى شخص آخر ترى فائدة فى وجوده للحصول على استعلامات أو إيضاحات

المادة الثامنة والعشرون

لا تكون قرارات الأمورية البلدية صحيحة إلا اذا حضرها الرئيس والعضوان

المادة التاسعة والعشرون

وظيفة العضو المنتخب للأمورية البلدية تكون لمدة سنة واحدة تجدد من أول يناير وتنتهى فى ٣١ ديسمبر ويجوز إعادة انتخاب هؤلاء الأعضاء .

المادة الثلاثون

يتفق أعضاء الأمورية على توزيع العمل بينهم

المادة الحادية والثلاثون

اختصاصات الأمورية البلدية هى بنوع خاص الأمور الآتية : -

أولاً - تحضير الميزانية لعرضها على القومسيون للداوله فيها

ثانياً - البحث فى كل اقتراح يختص بزيادة أو تعديل الاعتمادات المفتوحة فى ميزانية المصروفات أو بفتح اعتمادات جديدة

ثالثاً - النظر فى حسابات الميزانية وتقديم الملاحظات

رابعا - النظر فى المشروعات والتصميمات والمقاييسات المتعلقة بالأعمال المستجدة أو درس أعمال الصيانة التى تحال عليها من القومسيون لعرضها عليه بالثانى للاقرار عليها

خامساً - الدرس التجهيزى فى المسائل القضائية والاقتراحات المختصة بها وغير ذلك لعرضها على القومسيون

سادسا - الاقتراحات المختصة بالتعيين والترقية ورفت المستخدمين الذين يتقدون مرتباتهم من ميزانية البلدية وكذلك الجزاءات التي توقع على المستخدمين متى تجاوزت ١٥ يوما خصم ماهية . أما الانذارات واستقطاع الراتب عن أقل من ١٥ يوما فتكون من اختصاص رئيس القومسيون .

سابعا - النظر في نصوص الشروط المقتضى عقدها مع المقاولين أو المتعهدين بالتوريدات للبلدية

ثامنا - تنفيذ قرارات القومسيون طبقا للمادة ١٦ من الأمر العالى الصادر في سنة ١٩١١

المادة الثانية والثلاثون

يعين الرئيس مستخدمى القومسيون بناء على طلب المأمورية والوظائف الثابتة والوظائف التي تحتاج لمعارف فنية يعمل عنها امتحان وتشكل لجنة الامتحان من أعضاء المأمورية ومن متخين خبيرين ينتخبهما القومسيون ولا تقيد بنتيجة الامتحان ولا بترتيب درجات المترشحين ويجوز لها أن تراعى في انتخاب المترشحين الشهادات المقدمة منهم

الفصل الثالث

في اللجان الخصوصية

المادة الثالثة والثلاثون

يجوز للقومسيون أن يعين من بين أعضائه لجانا خصوصية وفنية أو دائمية للنظر في أمر أو جملة أمور أو لأجراء تحقيقات خصوصية واللجان الخصوصية تنتخب رئيسا لها من بين أعضائها وتعين عضوا لوضع تقرير عن كل مسألة والعضو المكلف بعمل التقرير يقدم كتابه للقومسيون نتيجة مداولات هذه اللجان ورئيس القومسيون الحق في الحضور بجلسات هذه اللجان وفي هذه الحالة يكون له حق الرئاسة ويشارك في المداولات بصفة استشارية

المادة الرابعة والثلاثون

يجوز للجان الخصوصية الاستفهام من رئيس القومسيون عن كافة الامتعلامات التي يحتاجونها في المسائل المحال دريسها عليهم

الفصل الرابع

أقلام القومسيون

المادة الخامسة والثلاثون

الأقلام هي :-

أولا - السكرتارية

ثانيا - القلم المالي

ثالثا - التنظيم والصيانة

رابعا - النظافة والصحة

قلم السكرتارية

المادة السادسة والثلاثون

السكرتارية تشتمل على الأعمال الادارية والقضائية

المادة السابعة والثلاثون

الأعمال الادارية تشتمل على جميع المخبرات وتحرير محاضر جلسات القومسيون والامورية والمحفوظات وحرد جميع أملاك البلدية من مقول وثابت وعلى العموم جميع الأموال الغير داخله ضمن اختصاص الأقلام الأخرى

المادة الثامنة والثلاثون

لا يجوز للبلدية اقامة أى دعوى قبل التصريح من القومسيون بعد المداولة عنها وبعد النظر في التقرير المقتّم من المأمورية الا في الأحوال التحفظية أو الاجراءات المستعجلة التي يجوز للرئيس اجراءؤها من تلقاء نفسه

وعلى الرئيس الحصول على هذا التصريح ليتسنى له أن يدفع عن البلدية الدعاوى التى يمكن أن تهاجم عليها ولكن هذا التصريح ليس ضروريا فى المدافعة عن القومسيون فى الدعاوى التى تهاجم عليه من المرفوع ضدهم أو فى الدعاوى المتعلقة بوضع البد أو التى تهاجم أمام قاضى الأمور المستعجلة

القلم المالى

المادة التاسعة والثلاثون

ينخل فى أعمال القلم المالى

أولا - تحصيل الرسوم والعوائد

ثانيا - قبض المبالغ المطلوبة للقومسيون

ثالثا - دفع المبالغ المأذون بها قانونا من القومسيون والمأمورية

رابعا - حسابات الإيرادات والمصروفات والصنف وكل ما يترتب عليه

بوجه العموم بيان حالة البلدية المالية بطريقة خصوصية

المادة الأربعون

الصراف مكلف بالصرف والقبض وهو المسئول الوحيد عن حفظ النقود ويجب عليه أن يقدم تأمينا يعين مقداره بمعرفة القومسيون

المادة الحادية والأربعون

أذونات الصرف يجب أن يبين بها اسم المستحق ونوع الصرف وسببه ومقدار المبلغ الواجب صرفه والفصل المخصص له بالميزانية وتاريخ التصريح وينبغى أن تكون الأذونات مرفقة بالمستندات المنصوص عنها بلوائح عموم حسابات الحكومة وتكون مضمناة من رئيس القومسيون وكاتب الحسابات

المادة الثانية والأربعون

السكرتير عليه ملاحظة تحصيل الرسوم والعوائد

وعلى السكرتير وكاتب الحسابات أن يضعا فى كل شهر تمهيدا عن حركة الخزينة

لعرضها على القومسيون وعليهما أيضا جرد الخزينة مرتين على الأقل فى الشهر

قلم التنظيم والصيانة

المادة الثالثة والأربعون

أولاً - وضع مشروعات فتح الشوارع وأحداث الميادين والمنتهات وتركيب
الجارى

ثانياً - صيانة الشوارع وتبليطها وتسميتها وتعيين خطوط تنظيمها
والضوابط ونزع الملكية اللازمة لتنظيمها ومساائل زوائد التنظيم

ثالثاً - مسائل إشغال الطريق والرخص المتعلقة بها

رابعاً - مراقبة المباني المتعلقة بالمجلس البلدى وتبوير المنازل

خامساً - حصر أراضى المجلس وتسويرها وتأجيرها وبيعها

سادساً - ملاحظة أنفار الطرق والصيانة وتعيين الأعمال التى يشتغلون فيها
هم والاشخاص المحكوم عليهم بالتشغيل

سابعاً - مراقبة الاصطبل والحيوانات وما يتعلق بها

ثامناً - جميع الأمور الخاصة بالمدينة كالمياه والتوريد وأعمال طلبات الحريق
وكافة الاعمال المقتضى اجرائها للوقاية من الحرائق وأشغال الطرق العمومية

الأعمال المطلوبة التى يجرىها مهندس القومسيون تكون بمراقبة الرئيس

قلم الصحة والنظافة

المادة الرابعة والأربعون

قلم الصحة والنظافة يشتمل على الرشن والكفص ومباشرة الأعمال الخاصة
بنظافة المدينة وبالصحة فيها وملاحظة الأسواق والوكايل والجبانات والسبخانات
والمباول العمومية الخ
مدير الغربية

Bibliotheca Alexandrina



0556895